تأثير جودة المعلومات المالية على قرارات أصحاب المصالح بشركات الصناعات المعدنية وفقاً للمعايير المحاسبية والبيئية

سحر أحمد سالم سنبل [١] ,عادل عبد الهادي عبد الله[٢] , على أحمد زين [٣]

[١]باحث دكتوراه - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

[٢] معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

[٣] - كلية التجارة جامعة حلوان –معهد القاهرة العالي للغات والترجمة والعلوم الادارية بالمقطم

الملخص

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة إختبار تأثير جودة المعلومات المالية على قرارات أصحاب المصالح في شركات الصناعات المعدنية المقيدة في البورصة المصرية، وقد تم توظيف ثلاثة مؤشرات لتحديد تأثير جودة المعلومات المالية وهي مؤشرات الأداء المالي، ومؤشرات التدفق النقدي، مؤشرات الأداء الكلي. وتوصل إلى أن هناك علاقة تبادلية بين جودة المعلومات المالية وقرارات أصحاب المصالح، حيث أن إنتاج تقارير مالية تحتوي على معلومات مالية جيدة من خلال إلتزام الشركات بالمعايير المحاسبية ، يؤدي إلى تعظيم قيمة حقوق الملكية مما ينعكس على قرارات أصحاب المصالح في الشركات الصناعية.

Abstract

The main objective of the research is to try to test the impact of the quality of financial information on the decisions of the stakeholders in the metal industry companies listed on the Egyptian Stock Exchange. Three indicators were used to determine the impact of the quality of the financial information: financial performance indicators, cash flow indicators. He concluded that there is a reciprocal relationship between the quality of financial information and the decisions of stakeholders. The production of financial reports containing good financial information through the adherence of companies to accounting standards leads to maximizing the value of the ownership structure, which is reflected in the decisions of the stakeholders in the industrial companies.

مقدمة:

تمثل التقارير المالية أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالشركات، في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها في اتخاذ قراراتهم، وعلى الرغم من أهمية تلك التقارير، إلا أن الانهيارات التي حدثت للعديد من الشركات العالمية العملاقة في نهاية القرن العشرين، أدت إلى اهتزاز الثقة في تلك التقارير، الأمر الذي أدى إلى تزايد المطالبات بشأن توفير تقارير مالية تتصف بالجودة. ولعل ما سبق كان دافعًا لتزايد الاهتمام بموضوع جودة المعلومات والتقارير المالية، فقد سارعت المنظمات المهنية والجهات الإشرافية بإصدار الكثير من الضوابط التي تساعد على زيادة جودة تلك التقاريرحيث تمثل التقارير المالية أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالشركات، في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها في إتخاذ قراراتهم. بالإضافة إلى ذلك، توجهت العديد من الجهود البحثية نحو دراسة موضوع جودة التقارير المالية، بشأن المقصود بجودة التقارير المالية والخصائص الواجب توافرها لتحقيق تلك الجودة من خلال الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية. وفي ظل إشترطات ومتطلبات المعايير المحاسبية فإن هذا البحث يحاول دراسة تأثير جودة المعلومات والتقارير المالية على حقوق أصحاب المصالح.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

لقد وجد موضوع جودة التقارير المالية اهتمامًا ملحوظًا من جانب الكثير من الدراسات المحاسبية، التي تباينت فيما بينها من حيث زاوية الاهتمام، ولما كانت الدراسة الحالية تركز اهتمامها نحو تحليل أساليب تقييم جودة التقارير المالية، لذلك نعرض فيما يلي لأهم الدراسات التي ركزت على هذا الجانب. تشير إحدى الدراسات إلى أنه رغم تركيز كل من FASB و IASB ، على أهمية التقارير والمعلومات المالية الجيدة، إلا أن أحد المشاكل الأساسية التي توجد في الأدب المحاسبي تتمثل في كيفية قياس تلك الجودة والحكم على مدى تحققها.(إلهام محمد أحمد علي سحلول،) وقد استهدفت(Patel, s. and Dallas, G., 2002) دراسة تقديم أسلوب لتقييم شفافية التقارير المالية، ومن ثم جودتها، وقد تبنت مؤسسة Standard & Poor هذه الدراسة، من خلال فحص ممارسات الإفصاح من قبل الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم، وتم التركيز على بيانات القوائم المالية السنوية لتلك الشركات، باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات التي يحتاجها المتعاملون في السوق. وقد توصلت الدراسة إلى نموذج مكون من ثلاث مجموعات رئيسية هي :معلومات تختص بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين(واشتملت على 81 عنصرًا فرعيًا.) ومعلومات تختصر بالشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات(واشتملت على 18 عنصرًا فرعيًا.) ومعلومات تختص بهيكل وعمليات مجلس الإدارة(واشتملت على 13 عنصرًا فرعيًا.) أما دراسة Byard, B. and Shaw, (K., 2003) قامت بتحديد ما إذا كانت جودة إفصاح الشركات ومن ثم جودة تقاريرها المالية، تؤثرعلى دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح السنوية، وقد استخدم في ذلك النموذج الذي قدمته جمعية إدارة الاستثمار والبحوث (AIMRلتقييم جودة الإفصاح والحكم عليها.وقد توصلت الدراسة إلى أن دقة تنبؤات المحللين الماليين ترتبط إيجابيًا بجودة الإفصاح، حيث أن المحللين الماليين يعتمدون بصورة كبيرة على البيانات المقدمة في التقارير المالية، وأن زيادة معرفتهم بتلك البيانات يؤدي إلى زيادة دقة تنبؤاتهم. ونتيجة زيادة حالات فقدان الثقة بمصداقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات، فإن العوائد المطلوبة من الإستثمارات يتوقع أن تكون مرتفعة، نظراً لإرتفاع نسبة المخاطرة بالمقارنة بالشركات التي تتمتع تقاريرها المالية بالمصداقية (Dechow, P., Ge,,2010).وقد ربطت جودة المعلومات وجودة التقارير المالية وجودة تقرير الأداء بقرارات استثمار الشركات وتكلفة رأس المال، التي تم تعريفها بمعدل العائد الذي يستخدمة المشاركين في السوق في خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وأظهرت الدراسة أن زيادة جودة المعلومات تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية المتوقعة ، التي بدورها تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال،(Leuz and Verreccia, 2004) أما دراسة (العلوول، ٢٠١٦) توصلت إلى أن هناك إهتمام من الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة بالإفصاح المحاسبي عن جميع البنود المالية العادية وغير العادية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية والسياسات المحاسبية بشكل كافي وإيجابي. مما يؤثر على حقوق الملكية لهذة الشركات. كما هدفت دراسة (Shan & Gong, 2017) إلى إجراء تحليل ثابت وديناميكي للبيانات التجميعية الخاصة بالعلاقة بين هيكل الملكية وأداء الشركة، وتوصلت الدراسة إلى أن تركيز الملكية يؤدي دوراً هاماً للشركات، وتركز الملكية علي أكبر مساهم يمكن أن يحسن بدرجه كبيره أداء الشركات على المدى الطويل، أن التغيرات الحالية في تركيز الملكية يؤدي إلى تخفيض الأداء وبمرور الوقت تختفي الأثار السلبية تدريجي، بل وقد يكون لها دور إيجابي معين علي أداء المؤسسة . إذ أظهرت نتائج الدراسة(Zhang,2013) أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يخفض تكلفة حقوق الملكية ويزيد من القيمة السوقية لجميع الشركات، ومن ثم تزداد رغبة المستثمرين في الأستثمار،وتعزز كفاءة الأستثمار الحقيقي. وأن تكلفة حقوق الملكية تتناقص مع زيادة مستويات الأفصاح في التقارير السنوية, وأن هناك علاقة إيجابية للأفصاح في حال أخذ التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المالية في الأعتبار. كما تناولت دراسة (المليجي، ٢٠١٠) هياكل الملكية للشركات العائلية وتأثيرها على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية العائلية تؤثر على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لأنها تؤدي إلى محاباة علاقات القرابة في توزيع المناصب القيادية والتغاضي عن بعض التجاوزات، وذلك على حساب الكفاءات الإدارية وغياب الموضوعية في تحديد الصلاحيات. ومن استعراض الدراسات السابقة، نخلص إلى ما يلي :لا يوجد اتفاق عام حول مفهوم محدد للمقصود بمصطلح جودة التقارير المالية، كما أن هناك تباينًا واضحًا فيما بين الدراسات حول العوالم المؤثرة على جودة التقارير المالية، وأن غالبية الدراسات تبنت منظور جودة الإفصاح كمقياس للحكم على جودة التقارير المالية، في حين تبني عدد قليل من الدراسات لمنظورات أخرى للحكم على جودة التقارير المالية، مثل خصائص جودة المعلومات وتنبؤات المحللين، وأن تحليل وتقييم الأساليب الحالية للحكم على جودة التقارير المالية، لم يلق الاهتمام الكافي من جانب الباحثين العرب أو الأجانب، الأمر الذي يشير إلى الحاجة لمزيد من الدراسات في هذا الشأن. ويوفر البحث الحالي إضافة إلى الأدبيات السابقة من خلال دراسة نفس القضية ولكن من منظور آخر وتحديداً جودة المعلومات المالية ودورها في

التحكم في قرارات أصحاب المصالح، وذلك من خلال إعتماد البحث على تحليل بيانات التقارير المالية لشركات الصناعات المعدنية المقيدة في البورصة المصرية.

مشكلة البحث:

وبناء على تناول الدراسات السابقة بالمناقشة يمكن صياغة التساؤلات التالية:

١. هل توجد علاقة إرتباط بين بين جودة المعلومات والتقارير المالية وبين حقوق أصحاب المصالح ؟

٢. هل يوجد تأثير جوهري بين جودة المعلومات والتقارير المالية وبين حقوق أصحاب المصالح لشركات الصناعات المعدنية وفقاً للمعايير المحاسبية والبيئية ؟

فروض البحث:

الفرض الأول: لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات والتقارير المالية وبين أصحاب حقوق الملكية.

الفرض الثانى: لا يوجد تأثير جوهري ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات والتقارير المالية وبين حقوق أصحاب المصالح لشركات الصناعات المعدنية وفقاً للمعايير المحاسبية والبيئية.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تقييم الأساليب الحالية لتقييم جودة التقارير المالية، ويرتبط بهذا الهدف الرئيسي، الأهداف الفرعية التالية:

- تقديم مفهوم أكثر تحديدًا لمصطلح جودة المعلومات والتقارير المالية.

- تحديد أهم العوامل التي تؤثر على جودة المعلومات والتقارير المالية.

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من مجموعة الإعتبارات التالية:

١- تركيز الدراسة علي الربط بين جودة المعلومات والتقارير المالية وبين تحديد حقوق أصحاب المصالح بشركات الصناعات المعدنية.

٢- تحليل واقع المعايير المحاسبية والبيئية وتقييم تأثيرها علي جودة المعلومات والتقارير المالية وحقوق أصحاب المصالح في شركات الصناعات المعدنية المصرية.

٣- الوصول إلى نتائج إختبار الفروض على عينة من شركات الصناعات المعدنية المسجلة في البورصة المالية في مصر. وذلك لمعرفة تأثير جودة المعلومات والتقارير المالية على حقوق أصحاب المصالح.

حدود البحث:

تقتصر حدود البحث على الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة: حيث تم الإعتماد على سلسلة بيانات سنوية للفترة من ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٦ م.

التركيز علي شركات قطاع الصناعات المعدنية دون غيرها من شركات القطاعات الأخرى لأغراض تحليل الظاهرة البحثية ورصد أهم دلالاتها، فضلاً عن كبر حجم الإستثمارات في هذا القطاع.

إسلوب البحث:

سوف يتم الإعتماد على الإسلوبين الإستنباطي والإستقرائي ، بحيث يتم مراجعة أدبيات الدراسة في محاولة لبناء حلول مقدمة لتساؤلات المشكلة البحثية، وإستناد على الإسلوب الإستنباطي في إختبار هذه الحلول للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم وإعتماداً على الإسلوبين المذكورين سوف يتم تحليل مختلف جوانب الظاهرة البحثية المتعلقة بجودة التقارير المالية وقياس أثرها على حقوق الملكية في شركات الصناعات المعدنية المقيدة فى البورصة المصرية.

إختبار الفروض وإستخلاص نتائج البحث.

أ. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات قطاع الصناعات المعدنية والذى يضم ثمانية شركات المقيدة في البورصة تتمثل فيما يلي:

جدول رقم (١-١) (القيمة بالألف حسب وحدة القياس)

م	اسم الشركة	حجم الأصول	صافى أرباح	نصيب السهم من الأرباح	السعر	راس المال السوقى	الأهمية النسبية %
١	مصر الوطنيه للصلب عتاقة	54.40	69.7	52.1	517.9	69.2	42.7
٢	العز لصناعة حديد التسليح	50.30	53.6	0.99	6.9	37.5	23.2
٣	مصر للالومنيوم	48.50	53.5	4.3	23.3	29.1	18.1
٤	الحديد والصلب المصرية	35.80	33.7	0.69	4.1	20.8	12.4
٥	اسيك للتعدين اسكوم	30.00	96.8	2.8	7.3	25.5	1.6
٦	الالومنيوم العربية	28.00	10.5	0.35	6. 5	19.4	1.2
٧	العامة لصناعة الورق راكتا	13.30	54.7	1.94	29	82	0.5
٨	الورق للشرق الاوسط سيمو	12.00	13.2	2.6	8.8	44.1	0.3
	الإجمالي	272.30	385.70	65.77	597.30	327.60	100.00

المصدر: قاعدة بيانات شركات الصناعات المعدنية، ديسمبر ٢٠١٧.

عينة الدراسة.

تتمثل عينة المجال التطبيقي للدراسة في ست شركات من قطاع الصناعات المعدنية وتم إختيار العينه طبقاً للشركات التي تعبر عن الصناعات المعدنية ذات حجم الأصول الأعلى، وأعلى معدل عائد على الإستثمار، وقد تمثلت في شركات مصر الوطنيه للصلب عتاقة ، العز لصناعة حديد التسليح، مصر للالومنيوم، الحديد والصلب المصرية، الألمونيوم العربية،أسيك للتعدين – اسكوم، ويتضح من خلال الجدول التالى حجم الأصول ومعدل العائد على الإستثمار لهذه الشركات.

جدول رقم (٢-١)

عينة المجال التطبيقي (القيمة بالألف حسب وحدة القياس)

م	اسم الشركة	حجم الأصول	صافى أرباح	نصيب السهم من الأربح	السعر	راس المال السوقى	الأهمية النسبية %
١	المصرية الوطنيه للحديد والصلب	54.4	69.7	52.1	517.9	69.2	42.8
٢	العز لصناعة حديد التسليح	50.3	53.6	0.99	6.9	37.5	23.2
٣	مصر للالومنيوم	48.5	53.5	4.3	23.3	29.1	18.1
٤	الحديد والصلب المصرية	35.8	33.7	0.69	4.1	20.8	12.4
٥	اسيك للتعدين اسكوم	30	96.8	2.8	7.3	25.5	1.6
٦	الألومنيوم العربية	28	10.5	0.35	6. 5	19.4	1.2

المصدر: قاعدة بيانات شركات الصناعات المعدنية المسجلة بالبورصة المصرية، ديسمبر ٢٠١٧.

ثانياً:النموذج المقترح للدراسة والصيغة الرياضية:

أ- النموذج المقترح للدراسة:

فيما يلى النموذج المقترح للدراسة والذى من خلاله يمكن قياس تأثير جودة التقارير المالية على حقوق الملكية فى شركات الصناعات المعدنية وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية والبيئية.

شكل رقم (١-١)

النموذج المقترح للبحث

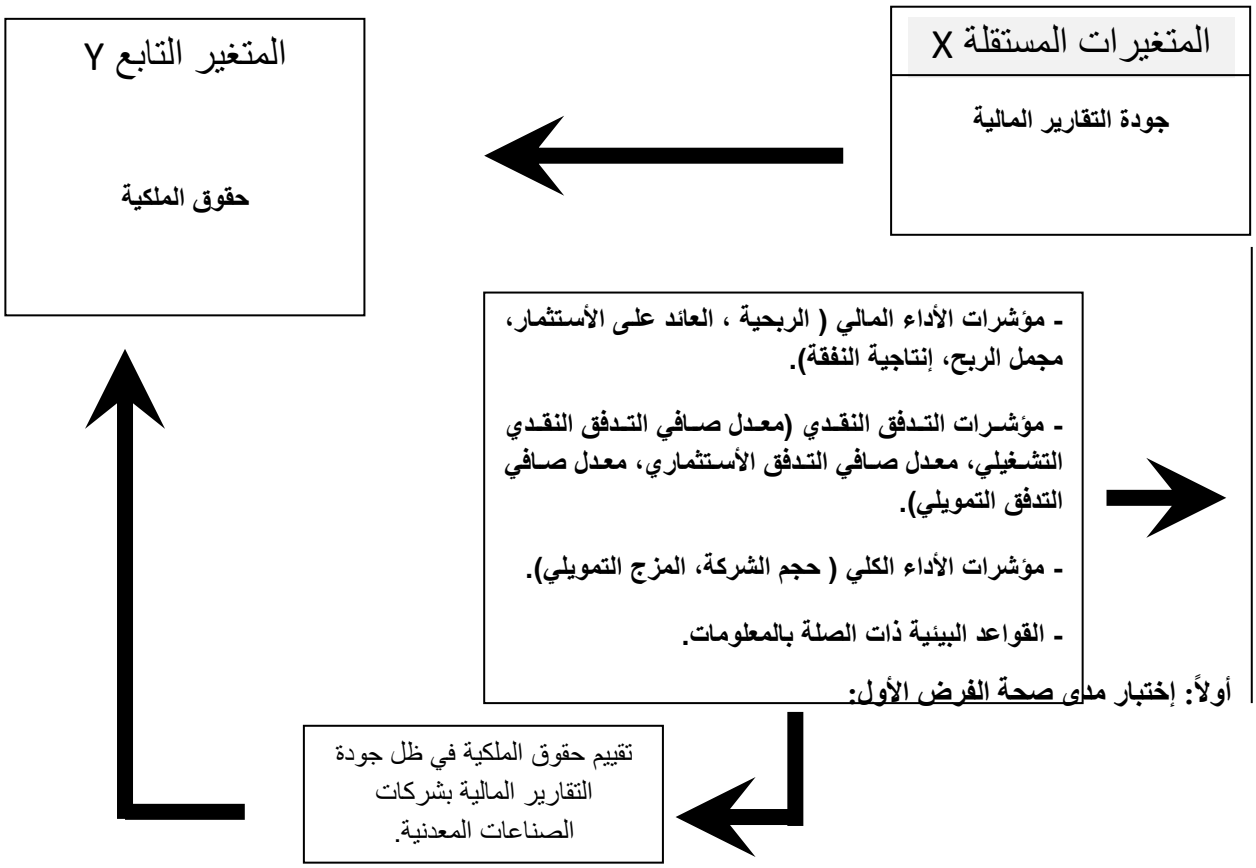

أولاً: إختبار مدى صحة الفرض الأول:

المصدر: إعداد الباحث

إختبار صحة فرض الدراسة الرئيسي الأول: القائل لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية وبين حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية.

١- **الفرض الفرعي الأول** : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالى وبين حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية

٢- **الفرض الفرعي الثاني** : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التدفق النقدى وبين حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية

٣- **الفرض الفرعي الثالث**: لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء الكلى وبين حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية.

وللتحقق من صحة الفرض تم إستخدام معامل الأرتباط البسيطSimple Correlation coefficient ،حيث تم إجراء تحليل الإرتباط البسيط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبين المتغيرات المستقلة بعضها البعض ، والذي من خلاله يتم تحديد وجود علاقة من عدمها وإتجاهها ودلالة الأرتباط والجدول رقم (٣ــ ١) التالي يوضح ذلك :

١- **اختبار صحة الفرض الفرعي الأول** : القائل لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالى وبين حقوق الملكية في ظل المعايير المحاسبية والبيئية

جدول رقم (٣-١)

يوضح قيمة معامل الإرتباط ومستوى الدلالة لتوضيح العلاقة بين مؤشرات الأداء المالى وبين حقوق الملكية في ظل المعايير المحاسبية والبيئية

	Y	X_1	X_2	X_3	X_4
Y					
X_1	٠,٦٨٩* *				
X_2	٠,٦٨٨* *	٠,٧٧٥* *			
X_3	٠,٥٣٧* *	٠,٥٤١* *	٠,٤٨٠* *		
X_4	٠,٥٤١* *	٠,٥٧٩* *	٠,٤٣١* *	٠,٥٩٤* *	

** دالة عند ٠,٠١

يتضح من بيانات جدول (٣ــ١) السابق وجودعلاقة دالة إحصئيا بين حقوق الملكية (معدل التغير فى حقوق الملكية) ومؤشرات الأداء المالي، حيث تراوحت قيم معامل الإرتباط بين (٠,٥٤١و ٠,٦٨٩) عند مستوى دلالة ٠,٠١، فنجد أنة توجد علاقة إرتباط متوسطة بين حقوق أصحاب المصالح وكلاً من متغيرات (الربحية - العائد على الاستثمار - معدل مجمل الربح - إنتاجية النفقة) حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط على الترتيب (٠,٠٠,٦٨٩، ٠,٦٨٨، ٠,٥٣٧،٠,٥٤١)

كما توجد علاقة إرتباط دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، حيث تراوحت قيم معامل الإرتباط بينهم (٠,٤٣١، ٠,٧٧٥) . عند مستوى دلالة ٠,٠١ . وذلك يدعونا لحساب معامل تضخم التباين (VIF) للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي ونظراً لتراوح قيمة معامل تضخم (VIF) التباين بين ١ ، ١٠ نستطيع التجاوز عن وجود مشكلة الإزدواج الخطي .

٢- **اختبار صحة الفرض الفرعي الثاني القائل**: لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التدفق النقدى وبين حقوق اصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية

جدول رقم (٤-١)

يوضح قيمة معامل الإرتباط ومستوى الدلالة لتوضيح العلاقة بين مؤشرات التدفق النقدى وبين حقوق اصحاب المصالح طبقاً للمعايير المحاسبية والبيئية

	Y	X_5	X_6	X_7
Y				
X_5	**٠,٦٩٩			
X_6	**٠,٦٧٧	**٠,٤٦٦		
X_7	**٠,٥٥١	**٠,٤٥٦	**٠,٤٣٧	

*دالة عند ٠,٠٥ ** دالة عند ٠,٠١

يتضح من بيانات جدول (٤ــ١) السابق وجودعلاقة دالة إحصئيا بين حقوق اصحاب المصالح (معدل التغير فى حقوق الملكية) ومؤشرات التدفق النقدي، حيث تراوحت قيم معامل الإرتباط بين (٠,٥٤١و ٠,٦٨٩) عند مستوى دلالة ٠,٠١، فنجد أنة توجد علاقة ارتباط متوسطة بين حقوق أصحاب المصالح وكلاً من المتغير (معدل صافى التدفق النقدى التشغيلى - معدل صافى التدفق النقدى الإستثمارى - معدل صافى التدفق النقدى التمويلى) حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط على الترتيب (٠,٦٩٩، ٠,٦٧٧، ٠,٥٥١،٠,٥٣٧)

كما توجد علاقة إرتباط دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، حيث تراوحت قيم معامل الإرتباط بينهم (٠,٤٣٧، ٠,٤٦٦) عند مستوى دلالة ٠,٠١ . وذلك يدعونا لحساب معامل تضخم التباين (VIF) للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الأزدواج الخطي ونظراً لتراوح قيمة معامل تضخم (VIF) التباين بين ١ ، ١٠ نستطيع التجاوز عن وجود مشكلة الإزدواج الخطي .

٣- إختبار صحة الفرض الفرعي الثالث القائل:لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء الكلى وبين حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية

جدول رقم (٥-١)

يوضح قيمة معامل الإرتباط ومستوى الدلالة لتوضيح العلاقة بين مؤشرات الأداء الكلى وبين حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية

	Y	X_8	X_9
Y			
X_8	**٠,٦٢١		

X_9	**٠,٦٦٧	**٠,٦٢٤	

** دالة عند ٠,٠١

يتضح من بيانات جدول رقم (٥-١) السابق وجودعلاقة متوسطة دالة إحصائياً بين حقوق أصحاب المصالح (معدل التغير فى حقوق أصحاب المصالح) ومؤشرات الأداء الكلي(حجم الشركة - المزج التمويلى)، حيث بلغت قيم معامل الإرتباط على الترتيب (٠,٦٢١و ٠,٦٦٧) عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما توجد علاقة إرتباط دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط بينهما (٠,٦٢٤). عند مستوى دلالة ٠,٠١. وذلك يدعونا لحساب معامل تضخم التباين (VIF) للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الأزدواج الخطي ونظراً لتراوح قيمة معامل تضخم (VIF) التباين أقل من ١٠نستطيع التجاوز عن وجود مشكلة الأزدواج الخطي .

القرار : عدم قبول فرض العدم القائل لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات والتقارير المالية وبين حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية وقبول الفرض البديل القائل توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات والتقارير المالية وبين حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية.

ثانياً: إختبار مدى صحة الفرض الثاني:

تم إختبار صحة الفرض الرئيسي الثاني القائل : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة المعلومات والتقارير المالية على حقوق أصحاب المصال في ظل المعايير المحاسبية والبيئية. من خلال الفروض الفرعية الأتية:

١- **الفرض الفرعي الأول** : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات الأداء المالى على حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية.

٢- **الفرض الفرعي الثاني** : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات التدفق النقدى على حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية .

٣- **الفرض الفرعي الثالث**: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات الأداء الكلي على حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية.

قامت الباحثة بإختبار صحة الفروض الفرعية والجدول رقم (٦-١) التالي يوضح ذلك:

١- إختبار صحة الفرض الفرعي الأول: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات الأداء المالى على حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية.

جدول رقم (٦-١)

يوضح نتائج الإنحدار وإختبار صحة الفرض الفرعي الأول

المعالم	القيمة المقدرة	الخطأ القياسي	قيمة ت	المعنوية	قيمة معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	٠,٣٩٢	٠,٠٧٤	٥,٢٦	٠,٠٠٠	٠,٧٣١	٠,٥٣٤	٠,٥١٠
- الربحية	٠,٣٠٢	٠,١٣٤	٢,٢٥	٠,٠٣١٤			
العائد على الاستثمار	٠,٣٥١	٠,١٥٧	٢,٢٤	٠,٠٣١			

الخطـــأ المعيـــاري للنموذج	**٠,٢٢**	
قيمة ف"F"	**٢٢,٣٤**	
مستوى الدلالة	**٠,٠٠٠**	

إتضح من بيانات جدول (٦-١) السابق:

١- أن قيمة معامل الإرتباط الكلي بلغت ٠,٧٣١ وهى دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات الأداء المالى المتمثلة في (الربحية – العائدعلى الاستثمار وحقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية.

٢- المعنوية الكلية للنموذج: إن قيمة "ف" دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١، مما يدل على جودة توفيق المتغيرات لنموذج الإنحدار وأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات تأثير معنوي.

٣- معامل التحديد المصحح: إن التغير الحادث في حقوق أصحاب المصالح (المتغير التابع) بنسبة ٥١,٠% يرجع إلى المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج .

٤- معنوية الجزئية (معنوية المتغيرات المستقلة): من خلال إختبار "ت" إتضح معنوية المتغيرات (الربحية – العائدعلى الاستثمار)، وحيث إن مستوى الدلالة ٠,٠٥ وأقل فذلك يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعتبر هذه المتغيرات أفضل متغيرات الدراسة تأثيراً على حقوق أصحاب المصالح وهذا لا يمحي أثر المتغيرات الأخرى لانها مؤثرة مستقلة أو بتأثير غير مباشر على المتغير التابع.

٥- ومن هذه المعادلة $Y=0.392 + 0.233X_1+0.214X_2$ يتضح أن التغير الحادث في معدل التغير في حقوق أصحاب المصالح بمقدار الوحدة يرجع إلى التغير الحادث في الربحية بمقدار ٠,٠٢٣٣وبمقدار ٠,٣٥١ للعائد على الإستثمار.

٦- قامت الباحثة بتحري دقة النموذج في تقدير المعالم السابقة، من خلال إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي، والإستقلال الذاتي للبواقي، وإختبار تجانس البواقي بنفس الطريق السابقة فاتضح توفر الشروط .

٢- إختبار صحة الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات التدفق النقدى على حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية

جدول رقم (٧-١)

يوضح نتائج الإنحدار وإختبار صحة الفرض الفرعي الثاني

المعالم	القيمة المقدرة	الخطأ القياسي	قيمة ت	المعنوية	قيمة معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	**-٠,٣٢٨**	**٠,١٥٨**	**٢,٠٧**	**٠,٠٤٥**	**٠,٨٠٤**	**٠,٦٤٦**	**٠,٦٢٨**
معدل صافى التدفق النقدى التشغيلى	**٠,٦٩٣**	**٠,١٥٣**	**٤,٥٤**	**٠,٠٠٠**			
معدل صافى التدفق النقدى	**٠,٣٥٢**	**٠,٠٨**	**٤,١٧**	**٠,٠٠٠**			

الاستثمارى		٤					
الخطأ المعياري للنموذج	**٣٥,٥٩**						
قيمة ف"F"	**٠,١٩**						
مستوى الدلالة	**٠,٠٠٠**						

إتضح من بيانات جدول (٧-١) السابق:

١- إن قيمة معامل الأرتباط الكلي بلغت ٠,٨٠٤ وهى دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين حقوق أصحاب المصالح ومؤشرات التدفق النقدي المتمثل في (معدل صافى التدفق النقدى التشغيلى - معدل صافى التدفق النقدى الإستثمارى).

٢- المعنوية الكلية للنموذج: إن قيمة "ف" دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١، مما يدل على جودة توفيق المتغيرات لنموذج الإنحدار وأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات تأثير معنوي.

٣- معامل التحديد المصحح: إن التغير الحادث في حقوق أصحاب المصالح (المتغير التابع) بنسبة ٦٢,٨% يرجع إلى المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج .

٤- معنوية الجزئية (معنوية المتغيرات المستقلة): من خلال إختبار "ت" إتضح معنوية المتغيرات (معدل صافى التدفق النقدى التشغيلى - معدل صافى التدفق النقدى الإستثمارى)، حيث أن مستوى الدلالة ٠,٠٥ وأقل فذلك يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعتبر هذه المتغيرت أفضل متغيرات الدراسة تأثيرا على حقوق أصحاب المصالح وهذا لا يمحي أثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج (معدل صافى التدفق النقدى التمويلى)لأنها مؤثرة مستقلة أو بتأثير غير مباشر على المتغير التابع.

٥- ومن المعادلة $Y=-0.328 + 0.693X_5+0.352X_6$ يتضح إن التغير الحادث في حقوق أصحاب المصالح بمقدار الوحدة يرجع إلى التغير الحادث في معدل العائد علي حقوق الملكية ROE بمقدار ٠,٣٢٥ وبمقدار ٠,٢٧ لمعدل تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل.

٦- ولقد قامت الباحثة بتحري دقة النموذج في تقدير المعالم السابقة، من خلال إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي. والإستقلال الذاتي للبواقي . وإختبار تجانس البواقي بنفس الطريق السابقة فاتضح توفر الشروط .

٣- إختبار صحة الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات الأداء الكلي على حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية

جدول رقم (٨-١)

يوضح نتائج الإنحدار وإختبار صحة الفرض الفرعي الثالث

المعالم	القيمة المقدرة	الخطأ القياسي	قيمة ت	المعنوية	قيمة معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
الثابت	٠,١٥٦	٠,٢٣١	٠,٦٧٦	٠,٠٥٣	٠,٧١٦	٠,٥١٣	٠,٤٨٨
المزج التمويلى	٠,٦٨١	٠,٢١٣	٣,١٩٩	٠,٠٠٣			
حجم الشركة	٠,٢٠٢	٠,٠٨٦	٢,٣٤٤	٠,٠٢٤			

الخطـــأ المعيـــاري للنموذج	٠,٢٢	
قيمة ف"F"	٢٢٠,٥٦	
مستوى الدلالة	٠,٠٠٠	

تلاحظ من بيانات جدول (٨-١) السابق:

١- إن قيمة معامل الإرتباط الكلي بلغت ٠,٧١٦ وهى دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين حقوق أصحاب المصالح ومؤشرات الأداء الكلي المتمثلة في (حجم الشركة – الممزج التمويلي).

٢- المعنوية الكلية للنموذج: إن قيمة "ف" دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١، مما يدل على جودة توفيق المتغيرات لنموذج الإنحدار وأن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات تأثير معنوي.

٣- معامل التحديد المصحح: إن التغير الحادث في حقوق أصحاب المصالح (المتغير التابع) بنسبة ٤٨,٨% يرجع إلى المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج .

٤- معنوية الجزئية (معنوية المتغيرات المستقلة): من خلال إختبار "ت" إتضح معنوية المتغيرات (حجم الشركة – المزج التمويلي)، حيث أن مستوى الدلالة ٠,٠١ وأقل فذلك يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٥- ومن هذه المعادلة $Y=-0.156 + 0.681X_8+0.202X_9$ يتضح أن التغير الحادث في حقوق أصحاب المصالح بمقدار الوحدة يرجع إلى التغير الحادث في المزج التمويلى بمقدار ٠,٦٨١ وبمقدار ٠,٢٠٢ لحجم الشركة .

٦- ولقد قامت الباحثة بتحري دقة النموذج في تقدير المعالم السابقة، من خلال إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي. والإستقلال الذاتي للبواقي . وإختبار تجانس البواقي بنفس الطريق السابقة فاتضح توفر الشروط .

القرار هو: رفض فرض العدم القائل لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة المعلومات والتقارير المالية على حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية وقبول الفرض البديل يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة المعلومات والتقارير المالية على حقوق الملكية في ظل المعايير المحاسبية والبيئية.

نتائج البحث:

١- توصل البحث إلى تحديد مفهوم جودة التقارير المالية يشير إلى مجموعة من المفاهيم الجزئية المكملة لبعضها البعض، والتي تشتمل على كل من جودة المعايير المحاسبية المطبقة، وجودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وجودة نظام الإفصاح ذاته.

٢- هناك علاقة تبادلية بين جودة المعلومات والتقارير المالية وحقوق أصحاب المصالح، حيث أن إنتاج تقارير مالية جيدة تتمتع بالجودة العالية من خلال إلتزام الشركات بالمعايير المحاسبية ، يؤدي إلى تعظيم قيمة حقوق أصحاب المصالح.

٣- وجود علاقة متوسطة دالة إحصائياً بين حقوق أصحاب المصالح و (معدل التغير فى حقوق الملكية) ومؤشرات الأداء الكلي(حجم الشركة - المزج التمويلى)، حيث بلغت قيم معامل الإرتباط على الترتيب (٠,٦٢١و ٠,٦٦٧) عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما توجد علاقة إرتباط دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط بينهما (٠,٦٢٤). عند مستوى دلالة ٠,٠١.

٤- أنة توجد علاقة ارتباط متوسطة بين حقوق أصحاب المصالح وكلاً من متغير (معدل صافى التدفق النقدى التشغيلى - معدل صافى التدفق النقدى الإستثمارى - معدل صافى التدفق النقدى التمويلى) حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط على الترتيب (٠,٥٣٧،٠,٥٥١ ،٠,٦٧٧ ،٠٠,٦٩٩)

٥- عدم قبول فرض العدم القائل لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات والتقارير المالية وبين حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية وقبول الفرض البديل القائل توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات والتقارير المالية وبين حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية.

٦- من خلال إختبار "ت" إتضح معنوية المتغيرات (معدل صافى التدفق النقدى التشغيلى - معدل صافى التدفق النقدى الإستثمارى)، حيث أن مستوى الدلالة ٠,٠٥ وأقل فذلك يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعتبر هذه المتغيرت أفضل متغيرات الدراسة تأثيرا على حقوق أصحاب المصالح.

٧- رفض فرض العدم القائل لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة المعلومات والتقارير المالية على حقوق أصحاب المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية وقبول الفرض البديل القائل يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة المعلومات والتقارير المالية على حقوق أصحاي المصالح في ظل المعايير المحاسبية والبيئية.

المراجع

أولاً: المراجع العربي:

١- إلهام محمد أحمد علي سحلول، 2011 ، "تقييم أثر الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية "(دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

٢- عبود المونعم عطوا العلوول، ، "دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين سنة ٢٠١٦.

٣- هشام حسن عواد المليجي" أثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر" المجلة العلمية للبحوث والدرسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان المجلد ١، العدد ٣، لسنة ٢٠١٠، ص ص ١٣- ٦٠.

المراجع الأجنبية:

1- Artiacah,T.,and Charkson P.2012" Disclosure Conservatism, and the Cost of Equity Capital, a Review of Foundation Literature" Accounting and Finance , 51:2-49.

2- Byard, D and Shaw, K., 2003, Corporate Disclosure Quality and Properties of Analysts, Information Environment, Journal of Accounting, Auditing, and Fiancé, Vol,18, No J, PP355-378.

3- Dechow, P., Ge, W. and Schrand, C., 2010, Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences, *Journal of Accounting and Economics*, Vol.50, No2-3,PP.344-401.

4- **Yoo,J**.and Semenenko, I.2012 " Segment Information Disclosure and the Cost of Equity Capital " Journal of Accounting –, Business & Management , 19 (1),103-123.

5- Leuz, C. and Verrocchio. R. 2004." Firms' Capital Allocation Choices, Information Quality and the Cost of Capital, www.ssm.com

6- Hong Shan and Ganging Gong2017, " The Impact of Ownership Structure on Firm Performance: Static "and Dynamic Panel Data Evidence from China's Listed Companies". National Convention on Sports Science of China, 01017.

7- Patel, S and Dallas, G., 2002, Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results-United States, Working Paper Available At:http://paper.com/5013/oaters .efm? abstractid=42280

8- Zhang, G, 2013. "Accounting Standards Cost of Capital, Resource Allocation, and Welfare in A large Economy "the Accounting Review 88 (44):1459-1488.